## الوحدة 9: الجبر

### مقدمة

تتطلب كل من صكوك القانون والاجتهاد القضائي الإقليمي والدولي من الدول توفير الإنصاف لضحايا التعذيب أو سوء المعاملة. وتلزم المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (UNCAT) كل دولة طرف بأن "تضمن في نظامها القانوني أن يحصل ضحية التعذيب على الإنصاف وله حق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب". وتقدم المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني إرشادات بشأن حق الضحايا في الإنصاف.

*صكوك حقوق الإنسان الإقليمية*. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (المادة 41)، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (القاعدة 121)، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المادة 27)، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (المادة 51)، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (المادة 63) جميعها لها سلطة قضائية لمنح تعويضات لمقدمي الشكاوى.

*الأحكام المحلية*. إن الحق في الجبر مدرج في دساتير بعض الدول، أو في قوانين مناهضة التعذيب المحلية أو التشريعات الجنائية. كما يمكن إدراجه في القانون الذي يحكم الدعاوى الخاصة بالأخطاء المدنية، أو يدرج في بعض الأحيان في القانون الإداري. علي سبيل المثال:

- المادة 113 من دستور بوليفيا تنص على أن لجميع الضحايا الذين انتهكت حقوقهم "الحق في التعويض في الوقت المناسب، والجبر والتعويض عن الأضرار والأحكام المسبقة".
- تنص المادة رقم 6 من قانون منع التعذيب وحظره في أوغندا لعام 2012 على حق الضحايا في "التعويض أو إعادة التأهيل أو التعويض".

يقع على عاتق الدول التزام مزدوج فيما يتعلق بحق الناجين في الإنصاف: وهو إلتزام جوهري (بتقديم تعويض) والتزام إجرائي (لتوفير سبيل انتصاف فعال). ينص التعليق العام رقم 3 للجنة مناهضة التعذيب على خمسة أشكال من التعويض: رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والرضا، وضمانات عدم التكرار. وينبغي النظر إلى هذه على أنها مكملة **لبعضها** البعض، وليس كبدائل.

## أشكال الجبر

**رد الحقوق**. ويشمل ذلك إعادة الضحية إلى الوضع الذي كانت عليه قبل ارتكاب الانتهاك. نظرًا لطبيعة الجريمة، غالبًا ما يكون رد الحقوق غير ممكن في حالات التعذيب، ولكن يمكن توفيره فيما يتعلق بانتهاكات أخرى تُرتكب جنبًا إلى جنب مع التعذيب. على أي حال، يجب أن يكون رد الحقوق مصحوب بإجراءات لمعالجة الأسباب الهيكلية وراء الانتهاك. يمكن أن يشمل ذلك أشياء مثل استعادة حرية الشخص أو سمعته أو وظيفته أو ممتلكاته.

في قضية لوايزا تامايو ضد بيرو (الاعتقال التعسفي، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي من قبل السلطات)، أمرت اللجنة الاستشارية المستقلة لحقوق الإنسان بإعادة الضحية إلى منصبها التعليمي مع جميع المزايا المرفقة إلى ذلك، ويحق لها كذلك الحصول على مزايا تقاعدها الكاملة، وأنه لا يوجد أي قرار مدني صادر ضدها من قبل المحاكم المحلية له أي تأثير سلبي عليها على الإطلاق (الفقرة 192).

**التعويض**. التعويض نقدي بطبيعته ويجب أن يشمل الضرر المالي وغير المالي على حد سواء. ولا يكفي التعويض في حد ذاته تقديم الإغاثة لضحايا التعذيب ويجب أن يقترن بأشكال أخرى من جبر الضرر (انظر الوحدة 10: التعويض).

**إعادة التأهيل.** يجب أن يكون هذا الشكل من أشكال جبر الضرر شاملاً وأن يشمل الرعاية النفسية والطبية بالإضافة إلى الخدمات القانونية والاجتماعية. وهذا من شأنه أن يمكّن الضحية من إعادة الاندماج في المجتمع واستعادة كرامتها. هذا شكل طويل الأجل من أشكال جبر الضرر لا يمكن تحقيقه من خلال تقديم خدمة لمرة واحدة. يجب أن تكون الخدمة مصممة لكل فرد وفقًا لاحتياجاته والظروف المحيطة بقضيته، بالإضافة إلى سياقه الاجتماعي، إلخ.

في قضية بورنا مايا ضد نيبال (التعذيب على يد الجيش لامرأة محتجزة بغرض الحصول على معلومات وعلى أساس تمييزي)، أمرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بمنح الضحية مجموعة كاملة من تدابير الجبر، بما في ذلك الإجراءات النفسية الكاملة، وإعادة التأهيل والعلاج الطبي.

**الرضا.** وهذا يستلزم وقف الانتهاك، والكشف عن الحقيقة (على سبيل المثال مكان وجود الشخص المختفي، أو البحث عن جثث القتلى). لا ينبغي أن يعرض البحث عن الحقيقة والكشف عنها للخطر أمن الضحايا أو الشهود. كما يستلزم اتخاذ عقوبات إدارية عند الاقتضاء، وإطلاق اعتذارات علنية، وبناء النصب التذكارية وغيرها من التدابير الجماعية والتذكارية التي تعترف بالانتهاكات. مرة أخرى، يجب أن يجري هذا بالإضافة إلى مواصلة الملاحقات الجنائية وغيرها من أشكال جبر الضرر.

في قضية إهردا وآخرون ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية (كيلوا)، والتي تضمنت مذبحة واحتجازًا تعسفيًا وتعذيبًا لمجتمع ما، قررت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن الاعتذار العلني، والمساهمة في تعزيز العدالة الاجتماعية والسلام، كان تدبيرًا مناسبًا للتعويض من بين تدابير أخرى.

**ضمانات عدم التكرار.** هذه تدابير لمنع تكرار جريمة التعذيب وغيرها من الانتهاكات في المستقبل. وتنطوي على إصلاح تشريعي وتغيير سياسات وممارسات؛ على سبيل المثال، المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وإنفاذها في القانون المحلي. كما يستلزم تدريب الشرطة، وهيئات الاحتجاز، والجيش، والسلطات القضائية، والعاملين الطبيين، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، على معايير مناهضة التعذيب. كما أن ضمانات عدم التكرار تتطرق إلى تغيير الأعراف الاجتماعية لإنهاء مناخ الإفلات من العقاب على مثل هذه الأفعال. وهو يستلزم رفع الحواجز أمام الحظر المطلق للتعذيب.

في قضية ازول روجاس مارتن ضد البيرو (تعذيب شخص من المختلفين جنسيا اثناء الاحتجاز)، أمرت محكمة الدول الامريكية باتخاذ تدابير مثل اعتماد بروتوكول للتحقيق في مثل هذه الحالات، وخطة تدريب لمسؤولي الدولة بشأن منع العنف ضد مجتمع المختلفين جنسيا، واعتماد نظام لجمع الإحصاءات حول العنف ضد مجتمع المختلفين جنسيا.

## علاج فعال

يشمل هذا الحق الوصول إلى العدالة وإتخاذ إجراءات عادلة ونزيهة لضحايا التعذيب (المبادئ الأساسية، الفقرة 12). وينطوي على تجريم التعذيب في القانون المحلي، فضلاً عن تزويد الضحايا بسبل التماس الإنصاف والحصول عليه (التعليق العام للجنة مناهضة التعذيب رقم 3، الفقرة 19). يجب محاكمة مرتكبي التعذيب أو تسليمهم.

هذا الحق له روابط وثيقة مع التزامات العناية الواجبة للدول بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب (انظر الوحدة 2: تعريف التعذيب واتفاقية مناهضة التعذيب). وعلى وجه الخصوص، يقع على الدول واجب التحقيق في حالات التعذيب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون آليات التماس الإغاثة معروفة لضحايا التعذيب (التعليق العام رقم 3 للجنة مناهضة التعذيب، الفقرتان 23 و25). ويشمل ذلك إنشاء آليات الحماية المناسبة والتأكد من أن نظام الحصول على جبر ضرر لا يمنع الضحايا من الاستفادة منه (إمكانية الوصول المالي، على سبيل المثال، أو غيرها من العوائق) (التعليق العام رقم 3 للجنة مناهضة التعذيب، الفقرة 30). يجب أن تكون هذه الآليات والإجراءات غير تمييزية وأن تراعي الفوارق بين الجنسين.

## معوقات جبر الضرر

إن العقبات التي يواجهها ضحايا التعذيب في الحصول على جبر ضرر يمكن أن تكون عقبات قانونية وواقعية. ومن التحديات القانونية قوانين التقادم لبداية الإجراءات، سواء كانت جنائية أو مدنية، والحصانات، والعفو، والتسامح، والافتقار إلى التجريم المحلي للتعذيب، وعدم وجود سبل

للضحايا للوصول إلى جبر الضرر، وما إلى ذلك (التعليق العام للجنة مناهضة التعذيب رقم 3، الفقرة. 37).

تشير العقبات الواقعية إلى عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في تقديم جبر ضرر، والافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة واستقلال القضاء، والأعراف الثقافية والاجتماعية التي قد تعرقل حصول الضحايا على الإنصاف، وعدم القدرة على تحديد أصول الجناة أو الاستيلاء عليها منهم لتقديم التعويض للضحايا، إلخ.

يجب على الدول أن تسعى جاهدة لإزالة هذه الحواجز عن طريق إجراء تغييرات في النظام القانوني والسياسات المحلية. كما ينبغي أن تطور "آليات تنسيق" لتمكين تنفيذ تدابير جبر الضرر للضحايا (التعليق العام رقم 3 للجنة مناهضة التعذيب، الفقرة 38).

بعد إدانة الرئيس التشادي السابق حسين حبري من قبل الدوائر الإفريقية الاستثنائية، كان من المفترض أن يحصل ضحايا التعذيب على ملايين الدولارات كتعويض. وأنشأ الاتحاد الأفريقي صندوق ائتماني لصرف هذه التعويضات. ومع ذلك، وبسبب العديد من التحديات، بما في ذلك عدم وجود مساهمات في الصندوق الاستئماني، لم يحصل الضحايا بعد على تعويض.

## المستفيدون

إن أثر التعذيب معقد ويؤثر على الضحية وأسرتها والمجتمع ككل. تعرّف مبادئ الأمم المتحدة الأساسية الضحايا على أنهم أولئك الذين عانوا من اذى فردي او جماعي. ويشمل مصطلح "الضحية" أيضًا الأسرة المباشرة أو من يعتمدون على الضحية مباشرة والأشخاص الذين عانوا من الأذى في التدخل لمساعدة الضحايا أو لمنع الإيذاء (مبادئ الأمم المتحدة الأساسية، الفقرة 8).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الضحايا هم أيضاً من أولئك الذين عانوا من الأذى كنتيجة غير مباشرة للتعذيب. ويمكن أن يشمل هذا أيضًا أفراد المجتمع أو أقلية عرقية مستهدفة. على سبيل المثال، لم تقتصر المقبولية المدنية أمام المحكمة الجنائية المركزية (كمبوديا) على الضحايا المباشرين، بل تشمل أيضًا الضحايا غير المباشرين الذين عانوا شخصيًا من الأذى كنتيجة مباشرة للجريمة المرتكبة ضد الضحية المباشرة. يمكن أن يشمل الضحايا غير المباشرين أو الثانويين أفراد الأسرة وأفراد الأسرة الممتدة والأشخاص من نفس المجتمع أو المجموعة العرقية.

في قضية جيتي نيشيت وآخرون ضد غواتيمالا التي تتناول الاختفاء القسري، وجدت محكمة الدول الامريكية أن الاختفاء القسري لقادة السكان الأصليين استخدم "لمعاقبة مجتمعات السكان الأصليين في كفاحهم للمطالبة بحقوقهم كشعب أصلي"، وبالتالي توسع مفهوم الضحية للمجتمعات. كما رأى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أن "الأشخاص الذين عانوا من الأذى عند التدخل لمساعدة الضحايا في محنة أو منع إيذاء" يعتبرون ضحايا أيضًا ((في الفقرتين 51 و52).

ينبغي تزويد فئات معينة من الضحايا مثل اللاجئين وضحايا العنف الجنسي والضحايا الأطفال أو ضحايا العنف المنزلي في النزاع بأنواع محددة من تدابير الجبر. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في سياق إعادة التأهيل، حيث ينبغي تكييف خدمات الرعاية مع ضعفهم الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتلقى طالبو اللجوء أو اللاجئون الدعم فيما يتعلق بطلب اللجوء الخاص بهم.

## دور المحامي

*النهج المتمحور حول الناجين*. يجب أن تكون تدابير الجبر التي يتم تقديمها في المطالبة مصممة وفقًا لحالة واحتياجات الناجي. يجب إعطاء الأولوية لآراء الناجين بشأن ما يريدون من الإجراءات وأخذها في الاعتبار في جميع مراحل الإجراءات. هذا يعني أن على المحامين واجب إبلاغ الناجيات والناجين بما يعنيه بالضبط كل تدبير من تدابير الجبر.

*رعاية شاملة*. عند صياغة تدابير الجبر، ينبغي اتباع نهج شامل. هذا يعني أنه يجب على المحامين التركيز على جميع جوانب رفاهية الناجي عند صياغة مطالبات جبر الضرر. عندما يعاني الناجون من الصدمة أو اضطراب ما بعد الصدمة، فإن المطالبة بإعادة التأهيل ستكون لها الأولوية.

*توثيق المطالبة*. لجعل المطالبة بجبر الضرر قوية، تحتاج إلى دعمها بالوثائق، بما في ذلك الأدلة مثل التقارير النفسية والطبية، وسندات الملكية للممتلكات المفقودة، وقسائم الرواتب لإظهار الدخل المكتسب قبل حدوث الانتهاكات، وشهادات الشهود، والتقارير، ومقتطفات وسائل الإعلام، وأوراق بحثية حول أنماط الانتهاكات في الدولة، ... إلخ.